عبد العزيز بن باز وفضيلة الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإني كتبت رسالتي هذه إلى كافة من يراه من زملائي طلبة العلم ، وإلى مشايخي وعلى رأسهم بسماحة الشيخ صمود التويجري مؤلف كتاب « عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمان » ملتمساً منهم تضافر جهودهم وتعاون علومهم في تحرير المذهب الصحيح الذي يزيل عنه النفس كل إشكال في مسألة الاعتقاد بأن الله خلق آدم على صورة الرحمان ، وأنه ذلك الاعتقاد لا يُفسَّر.

ذلك أن هذه المسألة خطيرة تتعلق بالرب جل جلاله.

ولقد أشرت إلى بعض الملاحظات بعد قراءتي لكتاب فضيلة الشيخ صمود الأنف الذكر راجيا المولى القدير أن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه ، فذلك هما هداية البيان والتوفيق.

وقبل ذكر الملاحظات أحب أن أُبيّن لكم أن أجمع بحثي رأيتُه وهو ينحو إلى إثبات أن آدم أو وجهه خلقه على صورة الرحمان أو وجه الرحمان بحثان: أحدهما تعليقات الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشرهوان على كتاب التوحيد لابن خزيمة. وثانيهما كتاب فضيلة الشيخ حمود لا سيما من صفحة ٤٩ إلى آخر الكتاب حيث يعتبر ما قبلها تلخيصا لما بعدها من كلام ابن تيمية أو إضافة يسيرة على نحو ما هو مذكور في تعليقات الدكتور الشرهوان.

وأرى - والعلم عند الله - أن الذمة لا تبرأ بإشاعة المعتقد بأن وجه آدم خُلق على صورة وجه الرحمان إلا بعد تحقيق المسألة ومراعاة ملاحظاتي التالية:

١- الملاحظة الأولى: أن الحديث ورد صحيحا ليس للمرتين فيه كلام بإضمار الصورة التي خلق عليها آدم بسياقين يدل النظر على أنهما خبران لا خبر واحد.

السياق الأول ذكر خلق آدم استئنافا

على

دون ارتباط بسياق سابق، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعا فلما خلقه قال اذهب فسلم على أولئك النفر وهم نفر من الملائكة جلوس فاسمع ما يجيبونك وإنها تحيتك وتحية ذريتك. قال: فذهب فقال: السلام عليكم. فقالوا: السلام عليك ورحمة الله. فزادوه ورحمة الله. قال: فكل من يدخل الجنة على صورة آدم طوله ستون ذراعا. فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن». هذا سياق ابن خزيمة في كتابه التوحيد ١/ ٩٣-٩٤ وهو في الصحيحين وغيرهما. قال أبو عبد الرحمن: وهذا المتن سأحيل له في صلب كلامي هذا باسم «السياق الأول».

والسياق الثاني ذكر خلق آدم غير مستأنف بل في سياق سابق، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أحمد والبخاري وغيرهما.

وهذا نص بسياق ابن خزيمة ١/ ٨٢: «لا يقولن أحدكم لأخيه: قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فإن الله خلق آدم على صورته».

قال أبو عبد الرحمن: وهذا المتن سأحيل له إن شاء الله في ملاحظاتي باسم «السياق الثاني».

٤- الملاحظة الثانية: ورد الحديث بلفظ مظهر لصاحب الصورة - وهو أنزل صورة الرحمان.

ولم يتفوه المتون على تصحيح - وعلى فرض صحته ذهب جمهور العلماء إلى تفسيره بعدة تأويلات... وهذا موجز طرقه:

أ- حديث الأعمش: عن حبيب بن أبي ثابت: عن عطاء: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تقبحوا الوجه فإن الله خلق آدم على صورة الرحمان».

ولم يبرهن من صحح هذا الحديث على أنه روي بطريق آخر صحيح غير معنعن - وذلك بالنسبة لعنعنة حبيب بن أبي ثابت فإني لا خلاف في تدليسه واستجازته له.

وقد أغفل مصحو هذا الحديث وناقدوه معاً أمراً مهماً وهو أن رواية حبيب ها هنا عن عطاء.

قال القطان عن حبيب: له غير حديث عن عطاء لا يتابع عليه - وليست محفوظة.

وهكذا قال العقيلي.

رواه الأعمش عن حبيب بالإسناد المار الذكر.

ورواه سفيان الثوري عن حبيب بنفس الإسناد.

ولكنه لم يذكر ابن عمر رضي الله عنهما، بل هو عن عطاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فهو مرسل. وقد ناقش الشيخ التوجري نقد العلماء لهذا الإسناد ص ١٩ - ٢٦.

ووفاته بـ: مخالفة الثوري للأعمش - وكلاهما إمامان روى الحديث عن حبيب مباشرة - تعني أن حبيبا نفسه لم يحفظ إسناده، ودلسه، ويؤيد ذلك: أنه له غير حديث عن عطاء ليس بمحفوظ ولا يتابع عليه.

ولهذا لا يقبل قول الشيخ التوجري ص ٣٤:

« وإما عنعنة حبيب بن أبي ثابت في روايته عن عطاء ... الخ »

قال أبو عبد الرحمن: بل تضر لأنه عنعنة مدلس، واختلف عليه في الرفع والإرسال، وفي موضع قرر العلماء أنه مثل هذا وهو رواية عن عطاء.

وكذلك أيضا لا يقبل قوله وفيلته في نفس الصفحة:

« فلو كان قد دلس في هذا الحديث لكان جديراً أن يرويه عن ابن عمر رضي الله عنهما إلخ ».

قال أبو عبد الرحمن : لو فعل لكان التدليس محتملاً برجحان ، لأنه عنعنة مدلس.

ورواية حبيب عن عطاء عن ابن عمر ، ورواية حبيب عن ابن عمر مباشرة كلاهما صورتان يحتمل فيهما التدليس إذا كان الإسناد عنعنة مدلس ، وليس ورود الإسناد على صورة من صور التدليس ينفي احتمال التدليس في الصورة الأخرى. وعلو الإسناد لا يقتضي الرواية عن ابن عمر مباشرة ، لأنه قد يكون التدليس عن عطاء محتملا : أي يوهم الرواية عن عطاء مباشرة ، ولا يكون التدليس محتملا عن ابن عمر مباشرة. وذلك بالنسبة لأهل عصر حبيب وذوي المعرفة به.

وقال فضيلته صـ ٢٠٤ أيضا : « ويؤخذ من قول ابن معين وابن عدي أن رواية حبيب عن عطاء لا تؤثر فيها العنعنة ».

قال أبو عبد الرحمن : هذا غير صحيح لأن كلامهما ليس

على نقد رواية حبيب عن عطاء الذي ذكره القطان والعقيلي، ونقد القطان زيادة علم، وهو علم جرح.

وفي ص ٦٣ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وفي ص ٤٠ نقلاً عن شيخ الإسلام قال بعد إيراده لرواية الزلال بإسناده إلى جرير عن الأعمش بنفس الإسناد، قال شيخ الإسلام: «فقد صحح إسناد حديث ابن عمر مسنداً خلاف ما ذكره ابن خزيمة».

قال أبو عبد الرحمن: هذا وهم على ابن خزيمة، لأنه رحمه الله ذكر إسناد الأعمش، وإنما ذكر أن الثوري خالف الأعمش في رفعه متصلاً. وربما كون ابن خزيمة لم يحكم بصحة ذلك الإسناد وأن إسحاق بن راهويه حكم بصحته، فتلك قضية ثانية.

والجهبذ ومن يتحرى الحق بالنظر من أهل العلم قد يقدم تعليل إمام على تصحيح إمام وإن كان المصحح أجل قدراً في الجملة.

ولهذا لم يلتفت إلى قول الشيخ حمود ص ٥٠ :

فلا ينبغي أن يلتفت إلى تضعيف ابن خزيمة له
وضلاً عن تضعيف الألباني له تقليداً لابن خزيمة،
وذلك أنه صرح واستدل بأعلم بالأسانيد والعلل
منه، قدم على تضعيف المدينة بغير مستند صحيح»
قال أبو عبد الرحمن: إمامة هذين الإمامين وتسليم
العلم لهما بالعلل في الجملة: لا يعني إسقاط
نظر غيرهما من أهل العلم والتحقيق.
ويشارك هذين الإمامين غيرهما في العلم بالعلل،
وقد بينوا أن حبيباً مدلس، وأن روايته عن
عطاء فيها أكثر من حديث غير محفوظ.

ب ـ رواية ابن لهيعة عن أبي يونس عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم: «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فإنما
صورة الإنسان على وجه الرحمان». رواه عبد الله
بن أحمد في كتاب السنة، ورواه ابن أبي عاصم
في السنة بنفس الإسناد بلفظ: «من قاتل
فليجتنب الوجه فإن صورة وجه الإنسان على صورة
وجه الرحمان».

ولقد تساهل الشيخ حمود من ٦ ـ ٧ في

قبوله لكون ابن لهيعة صدوقا ، وتغافل عن تضعيف الجمهور له من جهة سوء حفظه ، ومن جهة قبوله للتلقين ، وبتحديثه بأحاديث ليست من أحاديثه وليست في كتابه.

فيحتمل هاهنا أن لم يضبط نص الحديث ، ويحتمل أن ضبطه ولكنه تلقن من حديث غيره.

قال ابن لهيعة كما في تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧٨ :

« ما أصنع بجيئوني بكتاب فيقولون هذا من حديثك فأحدثهم ».

جـ - ما رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة بإسناده إلى أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فإن الله تعالى خلق آدم على صورته وجهه.

ينظر كتاب الشيخ التويجري ص ٢٧ - ٣٠.

قال أبو عبد الرحمن : الصورة هنا مضافة إلى الوجه ، والوجه مضاف إلى المضمر ، فحكم هذا الحديث حكم حديث السياق الثاني.

ومدار هذه الرواية على محمد بن ثعلبة بن سواء.

وقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٧/١٨،
والذهبي في الكاشف ٣/٦، وابن حجر في تهذيب
التهذيب ٩/٨٦ وتقريب التهذيب ٢/١٤٩ وقال:
صدوق.

قال أبو عبد الرحمن: الإفادة عن عزيزة فيما يتعلق
بالجرح والعدالة، وحكمه أنه من المستورين
وأن صدوق، ولا تعارض رواية الحفاظ في
ضبط النص برواية، مثاله كما سيأتي بيان
ذلك في تبيان أن ما ورد من تلك الروايات ليس
حكم حكم زيادة الثقة.

٣- الملاحظة الثالثة: ليس الخلاف هاهنا في
إثبات الصورة لله جل جلاله.
وإنما الخلاف في كون صورة آدم خلقت
على صورة الرحمان.
والخلاف أيضا في تفسير الحديث تفسيراً لا
يلزم منه التشبيه.
وما انتهى إليه الشيخ التويجري تبعا لشيخ
الإسلام ابن تيمية استلزام أمرين لا مفر
منهما:

أولهما: إثبات التشبيه وأنه وجه آدم يشبه وجه الرحمان.
ولزم هذا منه المنع من تفسير الحديث مع رد كل تفسير فسره به العلماء.
فإذا أسقطت كل تلك التفسيرات لم يبق إلا معنى محتمل غير ظاهر النص وهو التشبيه.
ولا معنى لقول من قال: ثبت أن وجه آدم على صورة وجه الرحمان ولا نقول بالتشبيه، لأنه لا يكفي التبرؤ من التشبيه باللسان والقلم ما دام لفظ الحديث سيقتضي التشبيه حتما بمقتضى لغة العرب بعد إسقاط كل تفسير ينجي من التشبيه.
وثانيهما: معاكسة مذهب أهل السنة والجماعة، فمذهبهم إثبات المعاني بمقتضى لغة العرب وتفويض الكيفية إلى علم الله كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم والكيف مجهول.
إثبات المعنى وفوض الكيف.
وها هنا يلزم إثبات ما يقتضي التشبيه

وتفويض المعنى.

لأنه قال: خلق الله آدم على صورة الرحمان، وبسقوط كل تفسير للحديث مذهب أن لا يعرف معنى لا خلق الله آدم على صورة الرحمان».

فهذا هو تفويض المعنى، وهو عكس مذهب السلف.

وسيقول: صورة آدم على صورة الرحمان، وسيسقط كل تفسير يدفع التشبيه بحيث لا يبقى عنده إلا ظاهر اللفظ الموهم للتشبيه قبل تأويله، الملزم للتشبيه إذا أسقطت تفسيرات العلماء له.

وهذا هو بعينه إثبات التشبيه لا إثبات المعنى، وهو خلاف مذهب السلف.

إن المتمسك بدعوى إمرار نصوص الصفات كما جاءت لا يساعده النص المختلف فيه هاهنا، لأنه الخلاف كما أسلفت ليس هو في إثبات الصورة لله، وإنما هو في صورة الله مقارنة بصورة آدم.

فالقضية ليست عن إثبات معنى من صفات الخالق جل جلاله، وإنما هي عن علاقة صفة المخلوق بصفة الخالق.

فلا بد من تأويل يمنع من التشبيه على فرض ثبوت الروايات به.

٤ - الملاحظة الرابعة: روايتا حبيب ابن أبي ثابت وابن لهيعة ليستا إضافتا تقنين تضافان إلى السياق الثاني، بل هما مغايرتان من صدوقين غير محققين للرواية للتدليس وسوء الحفظ والتلقين.

ووجه المغايرة في الأحاديث الصحيحة التي لم يختلف النقاد في صحتها جاءت بالإضمار، فمعنى ذلك أن الحديث سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم مضمراً.

والرواية بالإظهار مغايرة للفظ المسموع بالإظهار من راويين لم يترجح في النظر براءة تحملهما من التدليس والتلقين، ولم يقم دليل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كرر الحديث مرات عديدة تتسع للألفاظ الواردة

في السياق الأول والثاني ، وفي الروايات
ا - ب - جـ مما يتحتم معه اضطراب المتن
والبقاء على ما اتفقوا على صحته وهو رواية
الإضمار.
وتحمل روايات الإظهار إما على الوهم ومخالفة
الحفاظ الذين رووا بالإضمار ، وإما على
دعوى أن الراويين حبيبا وابن لهيعة توهما
أن مرجع الضمير عائد إلى الرحمان فرويا
بالعنعنة على ما توهما صحته من إضافة الصورة
إلى الرحمان.

٥ - الملاحظة الخامسة : هناك نقل إجماع
نقله شيخ الإسلام ويحتاج إلى بحث وتمحيص
وهو قوله : « هذا الحديث لم يكن بين السلف
من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير عائد
إلى الله فإنه مستفيض من طرق متعددة
عن عدد من الصحابة » ص ٤ ٥ .
قال أبو عبد الرحمن : تتبعت كلام شيخ الإسلام لعلي
أجد اسماء الصحابة والسلف الذين نقل عنهم
الاتفاق فوجدته ص ٤ ٧ يقول :

★ ★ ★ ★ ★

« وقد تلقاه السلف على رواية هذا الخبر ونحوه مثل عطاء بن أبي رباح وحبيب بن أبي ثابت والأعمش والثوري وأصحابهم من غير نكير إلخ »

وقال ص ٧٥ : « ثبت عن الصحابة أنهم تكلموا بمعناه كما في قول ابن عباس رضي الله عنهما : « تحمد إلى خلقه من خلقي على صورتي » .

ومثل هذا الاستدلال عليه مؤاخذات :

أولا : كلام ابن عباس هذا لم يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والمستقر عند من لم يخرجوه .

وعلى فرض صحته فلا يتحتم أن يكون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن نقل الصحابة رضوان الله عليهم عن أهل الكتاب محتمل ، وقد حدث عن أهل الكتاب عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم وغيره .

وعلى فرض أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس في نص عن ابن عباس أو رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه « خلقي على صورتي » لا تفسر بتفسير يدفع التشبيه كالقول بأن صورتي التي خلقني بها هي صورة إبراهيم أو آدم

★ ★ ★ ★ ★

لأنه كما نراعي إثبات ما يحتمله لفظ ابن عباس رضي الله عنهما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: فهذا باب أول يجب أن نراعي ما دل عليه النص الشرعي بيقين وهو قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾.

وثانيا: يلزم فضيلة الشيخ التويجري ومن يرى رأيه البحث والتحري عن تحقيق إجماع السلف من القرون الثلاثة، وعن المستفيض من الصحابة بطرق متعددة على رد الضمير عائد لله.

وهو الإجماع الذي حكاه شيخ الإسلام آنفا، وما أنا فقد بحثت فلم أجد إلا رواية ابن عباس رضي الله عنهما الراجح أنها عن أهل الكتاب وليس فيها نص عن ابن عباس على أن هذا رأيه، وليس فيها نص عن ابن عباس على رد الجملة لا تفسير.

وأما حكاية مذهب رد الضمير عائد لله فلا يجوز نقله عن الأعمش والتوري وحبيب وعطاء وأبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم، لأن المنقول رواياتهم لا رأيهم، ومنهج السلف

أن يروا ما بلغهم وقد يُثبتون صحته أو بطلانه، وقد يتركون ذلك لغيرهم من العلماء حيث دُوِّنت مقاييس نقد الحديث وعُرف حملة الحديث.

ثم إن روايتهم هذه هي محل الخلاف في ثبوتها ودلالتها فكيف يكون محل النزاع دليلا على الاتفاق.

والحق عندي والعلم عند الله أنه لا يوجد دليل على أن القرون الثلاثة الأولى صوبت إجماع السلف على أن إضافة الصورة إلى الله، وأن ذلك لا يفسّر.

بل لما وجدت دعوى أن الضمير عائد إلى الله، ووجدت دعوى إظهار اسم الرحمن مضافا إليه الصورة التي خلقه عليها آدم.. أقول لما وجدت هذه الدعوى وجد الخلاف في ثبوت النص الذي أظهر اسم الجلالة، ووجد الخلاف في كون الضمير عائد لله بالنسبة للأحاديث التي أضيفت فيها الصورة إلى مضمر، ووجدت التفسيرات الحديثة لنفي التشبيه.

وجدت الدعوى في عهد مالك وأصحاب مالك وأيد أصحابه وأتباعه.

وأصحابه وأتباعه من أئمة الفقه والحديث ومن النساك المشهورين بزهدهم وعبادتهم وصلاحهم وكلهم يثبت الصفات ويصفها بالنزول وليسوا بمعصومين.

وهذه المسألة نردها إلى ما أصله وقعّده من إثبات الحق والجزم بالكيفية وتفويض علم التشبيه وتنزيه الرب عن التشبيه، فليس الخوف من التعطيل بأولى من الخوف من التشبيه.

وليس من أسماء الله الحسنى أن يقال: يا من صورة آدم على صورته!.

فكيف نتمسك بهذه الجملة بلا تفسير، ثم لا نبالي بقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ وكيف نحقق مدلول ﴿ليس كمثله شيء﴾ ونحن ننفي كل تفسير لجملة (صورة آدم على صورته) بحيث لا يبقى سوى التفسير المحتم للتشبيه.

إذن لا يجوز التهويل بدعوى إجماع السلف مع أن النقل لم يثبت تنصيصاً عن واحد من السلف

؟؟

قبل نشوء الاختلاف.

ومن ذهب مذهب الإمام أحمد في عهده وبعيد عهده قلت كإسحاق [redacted] ولهذا سماه الإمام ابن خزيمة مذهبهم على أنه مذهب الأقلين، وأما كلام الحميدي وسكوت سفيان كما في ← وهلة فعلل القرطبي عنه ما قال: «أعاد بعضهم الضمير على الله تعالى... إلخ».

بيد أن الشيخ التويجري أنكر ذلك بلا مستند فقال ص ١٩: «قلت: هذا هو قول أهل السنة والجماعة».

قال أبو عبد الرحمن: النقل عن أهل العلم أمانة فيجب أن يحصى أقوال أهل السنة والجماعة غير أحمد وإسحاق.

وهذه كتب الحلميه من كتاب ابن قتيبة إلى كتب ابن تيمية تحكي التفسيرات العديدة وتدل على أن الجمهور لا يقولون بإضافة الصورة التي خلقه عليها آدم إلى صورة الله إلا من باب التنزل في الاستدلال مصاحبين ذلك بالتفسير النافي للتشبيه.

ص ٦٤ فإنما يتعلق بإثبات جملة «خلقه الله آدم على صورته». وهذا ليس محل خلاف. إنما الخلاف في إظهار صاحب الصورة رواية، والمنع من تفسير الجملة إذا أظهر لفظ الرحمان على أنه جل جلاله المضاف إليه الصورة

٦ – الملاحظة السادسة: بناء على ما تقرر في الأصول من وجود تفسيرات تكون جائزة تصحيحا بمعنى أن لغة العرب لا تأباها، ومن وجود تفسيرات تكون متعينة ترجيحا بمعنى أنها صحيحة في لغة العرب ودل الدليل على أن المتكلم أرادها.

أقول بناء على هذا فقد حللت التفسيرات التي رد عليها ابن تيمية فوجدتها ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تفسيرات لم يظهر احتمالها تصحيحا ولم تظهر إرادتها ترجيحا كالتأويل الرابع من تأويلات الرازي [انظر كتاب الشيخ صفوت ص ٥١ و ص ٨٠].

فهذا القسم لا أتعرض له، لأنه مما لا يقول به ولا يلزم من الإيرادات التي ترد عليه.

القسم الثاني: تفسيرات صحيحة في لغة العرب ولم يرد ما يدل على ترجيح إرادتها، كما لم يرد ما يدل على عدم إرادتها.

فهذه تظل محتملة، ولا يجوز إلغاء احتمالها بلا برهان.

لهذا أدعو طلبة العلم إلى التثبت في حقيقة التفسيرات التي أوردها العلماء ورَدّها شيخ الإسلام مع أن صحيحة الاستعمال جائزة الاحتمال.

ثم ذكر نموذجا لذلك التأويل الذي احتمله ابن خزيمة وهو أن صورة الرحمان إضافة خلق كما في بيت الله وناقة الله وأرض الله.

فقد نازع شيخ الإسلام في صحة احتماله ص ٩٤ - ٩٨ بعدة وجوه لا يتسع لها هذا المقام.

فمن ذلك الوجه الأول من وجوه رد ابن تيمية وهو قوله: (لم يكن قبل خلق آدم صورة مخلوقة خلق آدم عليها).

فهذا الإلزام لا يلزم؛ لأنه غير داخل في دعوى الاحتمال، بل الدعوى تقتصر على أن صورة آدم التي صُوِّر أبونا آدم بها هي خلق الله... فمعنى (خلق آدم على صورة الرحمان): صُوِّر بالصورة التي أبدعها الله له وخلق عليها.

ومن ذلك الوجه الثاني من رده يقوم على دعوى

الذي

٣ - إضافة المخلوق جاءت في الأعيان القائمة بنفسها كالناقة والبيت.
ويقوم على دعوى ٣ - الصفات القائمة بغيرها إذا أضيفت كانت إضافة صفة إلى موصوف.
فصورة الله مثل يد الله وعلم الله.
قال أبو عبد الرحمن: إنما تلزم الدعوى الأول لو كان المراد بالصورة الصفة.
بينما المراد على احتمال ابن خزيمة مفعول الله.
فالصورة من مفعولات الله لأن التصوير فعله والمصوَّر اسمه والصورة مفعوله.
والله يقول: ﴿في أي صورة ما شاء ركبك﴾
فكل صورة إنسانية فهي صورة العبد لأنها صفته التي منحها إياه ربه.
وهي صورة الرحمان لأنها مفعوله وملكه.
وعلى هذا تسقط دعوى شيخ الإسلام الثانية، لأنه لا يتعين هاهنا حمل صورة الرحمان على أنها صفته، لأن لله صوراً هي من خلقه وملكه، وذلك غير صورته التي هي صفته.
ومن ذلك الوجه الثالث من رده: يقوم على دعوى

الذي

أن كل شيء خلق الله، فلا ميزة لإضافة صورة آدم إلى الله بهذا المعنى.

قال أبو عبد الرحمن: بل هناك ميزتان:

أولاهما: أن الله خلق آدم بيده، فصورته صورة من خلق بيده.

وأخراهما: أن السياق يقتضي التنويه بخلق الله في هذا الموضع.

فبالنسبة للسياق الأول يحتمل تبدل صورة آدم بعد أن كان من أهل الأرض، ويحتمل أن في جسم بنيه الآن، فبيّن رسول الله أنه على صورته لم يتبدل، وأن التبدل حصل لذريته بنقصان الجسم.

ولغة العرب لا تأبى تفسير «على صورته» بمعنى: لم تتبدل صورته.

وبالنسبة للسياق الأول: فهناك شتم وتقبيح للوجه، والوجه من خلق الله والتهكم بما خلق الله لا يجوز.

كيف وقد خلق الله آدم بيده؟!

كيف وقد امتن الله على بني آدم بحسن خلقهم؟!

وهكذا بقية ردود شيخ الإسلام فليس الوقت الآن يسمح بالمتابعة لأنني لم أقصد التأليف المستقل، وإنما أرسم ما أراه منهجا وأدعو العلماء إلى البحث.

القسم الثالث: تفسيرات صحيحة في لغة العرب متعينة إن مراد المتكلم ببراهين الترجيح ولا يجوز العدول عنه إلا ببرهان.

فمنه ذلك السياق الأول: يتعين في الأصل أن يكون الضمير لآدم ولا يُعدل عن ذلك إلا بدليل وبرهان ذلك: أن آدم أقرب مذكور، وأن السياق خبر عن المخلوق وفعل الخالق، وليس خبراً عن الخالق وصفاته، لأن الجملة عن خلق آدم وطوله وتحيته، ولأن ضمير صورته وطوله متعين بضرورة السياق فإن أعيد ضمير صورته إلى الرحمان لزم إعادة ضمير طوله إلى الرحمان، ولا بد من برهان يفرق بينه من يعود إليه الضمير في الكلمتين في هذا الموضع ولا برهان، ومنع صحة عود الضمير لآدم في المراد بعد تعيُّنه في السياق، وهو كون الصورة

تنسب إلى آدم لأنه صفته ، ومن ما سلف من كون « على صورته » بمعنى : لم تتبدل

وارجع ملاحظة هذه الأصول اللغوية عند مطالعة اعتراضات شيخ الإسلام ص ٦٤ وما بعدها

ومن ذلك السياق الثاني : يتعيّن في الأصل أن يعود الضمير إلى وجه المضروب وإن كان آدم أقرب مذكور ، لأن النهي عن الوجه المضروب

وفي حديث هذا السياق : « لا يقولن أحدكم لأخيه : قبح الله وجهك ووجه أشبه وجهك »

فلو خالفنا ظاهر اللغة العربية واتبعنا شيخ الإسلام في جعل الضمير للفظ المالك : لكان الأمر خطيراً جداً لورود كلمة « أشبه » ، ولكان السياق يقتضي تشبيه الله ، لأن السياق علل النهي عن شتم الوجه لأشبه بكونه آدم على صورة الله .

فإذا حُرّمت كل التفسيرات تعيّن أن الوجه لله شبراً وشبيراً .

٧ - الملاحظة السابعة : أن شبه الله وشبه كل من يقرأ رسالتي هذه أنني أعتقد نقوله

ووزع الشيخ حمود حسب المستفيض عندي من سيرته الخطرة عن زهده ، وورعه ، ولا أرى — وأنا العبد المقصر — أنني أكثر تورعا منه وفضيلة ، ولكنه لما فاجأني ربي بالمصيبة العزيمة وردني إليه رداً جميلا ، رأيت أنه تحفظي على عقيدتي وحمايتي لجناب التوحيد وفقه ما منحني الله إياه من علم أحب إلي وأوجب من المتابعة العمياء لمن أعتبرهم من سلفي الصالح ، ومن لا أكون شيئاً يذكر أمام علمهم وعملهم إلا أنهم بشر ، ويخطئ ويصيب ما شاء منهم وهللا تم من خلال ما خلفوه لنا من علم نافع ، وتأصيل نير ، واجتهاد زكي .

ويعلم الله كثرة مشاغلي ، وأنني لم أقصد التأليف في هذه المسألة ، وإنما غرضي المبادرة إلى إبداء ملاحظاتي ودعوة أهل العلم للتثبت والتعاون على علومهم .

ومن هذا المنطلق أطلب من أصحاب الفضيلة ومن كل طالب علم أن لا يجعلوا حُسْنَ المستشرق لشيخ الإسلام عن مقالاتي وقعت عند غير

★ ★ ★ ★ ★

قصدي في هذه المسألة الخطيرة - وإنما أراد رضي الله عنه ما يرى ويعتقد أنه الحق فوقع في الخطأ ما يليق بكل عقل بشري غير معصوم ولا يتحقق له الصواب دائما.

وأشير هاهنا إلى بعض ما عنّ لي من الملاحظات على عجلٍ وهي كالتالي:

☆ في ص ٧٦ قال شيخ الإسلام:

" فهذا الطعن عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتوراة فإنه في السفر الأول منها: (سنخلق بشراً على صورتنا يشبهنا)".

وتتابع بقية كلامه إلى الوجه التاسع ص ٧٧.

وقال ص ٦٣: "وما كان من العلم الموروث عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فلنا أن نستشهد عليه بما عند أهل الكتاب.." إلخ.

قال أبو عبد الرحمن: لتتم صحة شيخ الإسلام عليه أن يقيم البرهان على أن في العلم الموروث عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم: أن الله خلق بشراً على صورة الرحمن يشبهها!!

واليهود إلى الآن يقولون عن الله: إنسان كبير!!

★ ★ ★ ★ ★

ما إذا كان في العلم الموروث عن محمد صلى الله عليه وسلم أن الله منزه عن الشبيه والمثيل والنظير فيجب رد ما في التوراة واعتبار ذلك من تحريفهم وتغييرهم تعالى الله عما يقولون.

* قال ص ٦٤ « إن الله خلق آدم على صورته ولم يتقدم ذكر ما يعود الضمير إليه ».

قال أبو عبد الرحمن: كيف يكون هذا وآدم عليه السلام أقرب مذكور والخبر عنه.

وقال في نفس الصفحة: وما ذكر بعضهم من أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يضرب رجلا ويقول قبح الله وجهك ووجه من يشبه وجهك فقال: خلق الله آدم على صورته.

أي على صورة هذا المضروب: فهذا شيء لا أصل له ... إلخ.

قال أبو عبد الرحمن: يكفي الحديث الصحيح المذكور في السياق الثاني فعود الضمير للوجه الآدمي المنزه عن ضربه.

* في ص ٦٤ قال: « الحديث الآخر لفظه: إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على

صورته ، وليس في هذا ذكر أحد يعود الضمير إليه ».

قال أبو عبد الرحمن : كيف هذا وقد ذكر المخبر عنه وهو الوجه ... وجه الجنس الآدمي

وفي ص ٦٥ رد على ابن خزيمة في إيراده لرواية : لا يقولن أحدكم قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فإن الله خلق آدم على صورته .

فقرر ابن تيمية أنه ليس فيه ذكر أحد يصلح عود الضمير إليه ، ولم يتقدم ذكر مضروب . وإذ لم يعد إلا المقدر فلا بد من العود للاسم الصريح وهو الله .

قال ص ٦٥ : « أما إذا تقدم اسم صريح قريب إلى الضمير فلا يصلح أن يترك عوده إليه ويعود إلى مستتر متقدم لم يذكر له في الخطاب .

وهذا مما يعلم بالضرورة فساده في اللغات ».

قال أبو عبد الرحمن : المؤاخذات منه وجوه :

أولى : أن هناك ظاهراً غير مقدر وهو « وجه » .

وثانية : ليس الظاهر أولى بإعادة الضمير إليه إذا احتمل

غيره وإن كان مقدراً ، به العبرة بالمرجع.

فلو قلت: « إذا ضاربتَ زيداً وضاربك فلا عليك إذا أوجعتَ ما جنَبته وجرحه ».

فضمير جنبته يعود للوجع المقدر ، ولا يعود لزيد الظاهر ، لأنه الخبر عن الوجع ، والاشتراط متعلق به.

وقد يتعين عود الضمير لأحد الصريحين وإن لم يكن أقرب مذكور إذا كان الخبر عنه كما في قولك:

« لا تستغرب فروسية زيد ما دام معه بني يربوع ، وإن رأى مملوك زيد ورث الفروسية عن مواليه ».

فضمير مواليه يعود لمملوك المضاف ، ولا يعود إلى زيد المضاف إليه ، لأنه الخبر الثاني عن مملوك زيد وليس عن زيد.

وفي قوله تعالى ﴿ ولقد آتينا موسى الكتاب وجعلناه هدى لبني إسرائيل ﴾ يترجح أن ضمير جعلناه عائد للكتاب وإن كان موسى هدى ، لأنه الخبر عن الكتاب.

قال شيخ الإسلام ص ٦٥: « فإن الله خلقه

آدم على صورة بنيه كلهم ، فتخصيص واحد لم يتقدم له ذكر بأن الله خلق آدم على صورته في غاية البعد .. الخ ».

قال أبو عبد الرحمن :

ليس هناك تخصيص بالنسبة لصورته ، لأنه المراد وجه جنس الآدمي.

ولم يقل : وجه ابن الضمير لأحدكم في قوله : إذا قاتل أحدكم.

وإنما الضمير للوجه الجنس في قوله : فليجتنب الوجه.

وعلى فرض عوده لأحدكم فذلك عام لوجه كل مخاطب بدليل ضمير الجماعة في أحدكم.

قال ص ٦٦ « ذرية آدم خلقوا على صورة آدم ، لم يخلق آدم على صورهم .. الخ ».

قال أبو عبد الرحمن : ها هنا مؤاخذتان :

أولاهما : أن شيخ الإسلام استعمل ص ٦٥ ما أنكره هاهنا فقال : فإن الله خلق آدم على صورة بنيه.

وأخراهما : لا شبهة في هذا التعبير لتساوي البشر — آدم وبنيه — في الصورة ، وإنما الاختلاف

في الاستباه.

وعلى هذا يكون معنى خلق آدم على صورة وجه المضروب أي صورة مثل صورته.

قرر شيخ الإسلام أن المراد صورة الرحمان، ولو كان المراد صورة آدم لما كان لذكر الوجه معنى إذ يبقى كبيه ورجله كرجله.

قال أبو عبد الرحمن: هاهنا مؤاخذتان:

أولاهما: أنه يلزمه في حمل الأمر على صورة الرحمان ما ألزم به غيره ممن حمل الأمر على صورة آدم، لأنه لله صفات غير الوجه.

وأخراهما: أن للوجه مزيد خصوصية في تجنيبه الضرب والشتم لأنه أشرف الأعضاء، وفيه أشرف الحواس.

وما دامت المضاربة ممانعة فلتكن بما دون الأشرف والأهم.

وأما شتم وتقبيح غير الوجه فلا يجوز بنصوص أخرى، ولا يجوز تقبيح خلق الله.

وإنما ورد النص هاهنا على الأهم الأشرف وهو الوجه لاسيما أن عرف الناس أن

يسبوا الوجوه إذا أرادوا التقبيح.

* زعم شيخ الإسلام أن السلف لا نزاع بينهم في عود الضمير لله، وحينئذ فالأمة اتفقت على تبليغ الحديث وتصديقه إلا طائفتين روت الجملة الأولى فقط وهي قوله: فإذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه ولم يذكر الثانية

وطائفة روت الجملة الثانية وهي: خلق الله آدم على صورته.

فصار الحديث متواتراً.. إلخ.

انظر ص ٤٥ - ٥٥ قال أبو عبد الرحمن: محل النزاع خارج عن هذا الاتفاق الذي دلل عليه ابن تيمية، لأنه لا نزاع في ثبوت الحديث بجملته بإضمار صاحب الصورة.

وإنما الخلاف في تفسير صاحب الصورة بأنه الله، كما أن الخلاف في ثبوت الرواية التي وردت بإظهار الضمير وهو كلمة «الرحمن».

وهذان الأمران غير داخلين في الاتفاق الذي عزاه شيخ الإسلام للفقراء وأهل الأصول وأهل الكلام.

★ ★ ★ ★ ★

وعلى فرض أن المراد لفظ الجلالة ثابت نقلاً، أو محتمل دراية فهناك اختلاف ثالث لم يدخل في الاتفاق الذي حكاه، وهو الزعم بأن خلقه صورة آدم على صورة الرحمان لا يفسر - بل مذهب جمهور العلماء الذين تناولوا هذه المسألة بعد نشوء دعوى أن صورة آدم على صورة الرحمان أوجبوا تفسيرها بتفسيرات تخرج عن التشبيه منهم مثل ابن قتيبة وابن خزيمة وابن فورك وابن حزم وأبي ثور والخطابي وأبي حامد الغزالي وأبي الوفاء ابن عقيل والرازي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وسلام على عباده المرسلين.

كتبه

أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري

عفا الله عنه

فرغ منه آخر ليلة الجمعة التي يتلوها صبيحة الجمعة الموافق ١٨/١٩ / ٨ / ١٤٠٥هـ

★ ★ ★ ★ ★